جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	تطبيق مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
الإسم واللقب	أحمد قايد نورالدين	بن زاف لبنى
المؤهل العلمي	دكتوراه	/
الوظيفة	أستاذ التعليم العالي	أستاذة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
ملاحظات	/	/

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وذلك بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تعريف مخاطر التدقيق،أنواعها،نموذج مخاطر التدقيق،والتطرق إلى مفهوم الأهمية النسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والعلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق، منهجية قياس المخاطر في عملية التدقيق.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن الأهمية النسبية لها دور مهم في أداء عملية التدقيق،كما أنه يسترشد بها المدقق في تحديد نوع التقرير الذي يعبر عن القوائم المالية المدققة،في حالة التقرير النظيف أنه لا توجد أخطاء أو مخالفات جوهرية في ضوء الأهمية النسبية، كما أن هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة، فكلما إرتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق.

الكلمات المفتاحية:الأهمية النسبية،مخاطر التدقيق،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The objective of this study is to identify the relative importance and risk of auditing SMEs by addressing general concepts of SMEs, which expose audit risk, types, audit risk model, the concept of relative importance in SMEs, and the relationship between relative importance and risk Audit, risk measurement methodology in the audit process.

One of the main findings is that relative importance plays an important role in the performance of the audit. It also guides the auditor in determining the type of report that reflects the audited financial statements. In the case of a clean report, there are no significant errors or irregularities in light of the relative importance. There is an inverse relationship between relative importance and the level of audit risk. The higher the level of relative importance, the lower the audit risk.

Keywords: relative importance, audit risk, small and medium enterprises.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، إذ أن هذا المعنى لا يقتصر فقط على حجم هذه المؤسسات بل كذلك لخصائصها النوعية والمؤشرات الكمية، وبما انو يتوجب على مدقق أية مؤسسة تكييف أسلوب التدقيق حسب ظروفها،إذ أن تدقيق هذه المؤسسات يختلف عن تدقيق المؤسسات الكبيرة إذ أن المستندات قد تكون غير منظوره،كما ان عمليات تدقيق هذه المؤسسات تكون عادة اقل تعقيدا ، وقد يتم أدائها باستخدام عدد اقل من المساعدين.

إن التطورات الكبيرة التي تحدث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصا بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة أدت إلى حدوث تطورات في مهنة التدقيق وزيادة مخاطر التدقيق مما تطلب السعي إلى زيادة جودة التدقيق والتي بدورها تحتاج إلى دراسة مخاطر التدقيق حيث إن تخطيط عملية التدقيق على أساس العوامل المؤثرة في الخطر وتحديد مناطق الخطر وأخذها في الاعتبار عند القيام بكل إجراء من إجراءات التدقيق يدعم رأي المدقق في القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية لعملية التدقيق، ويترتب عليه اكتشاف وتدنية المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول وبالتالي رفع الكفاءة المهنية للمدقق وزيادة جودة التدقيق نفسها من خلال الارتقاء بالرأي الذي يصدره المدقق في القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،.فاعتماد برنامج التدقيق المستند للمخاطر يوفر المعلومات المفيدة عف تقويم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض إيضاح كيفية التعامل معها والحد منها.

تعد الأهمية النسبية من المبادئ المحاسبية والرقابية المهمة التي تتطلب من المحاسبين والمدققين الاعتماد عليها خصوصا عند إصدارهم حكم بشأن موضوع ما أو توضيح بيان معين أو تحديد معلومة أو بخصوص حدث مالي معين في القوائم المالية في كل مرحلة من مراحل عملهم المهني،وتزداد الحاجة إلى هذا المبدأ خصوصا عند الانتباه إلى موضوع معين أو تحديد بند معين أو عنصر معين يتعلق بالقوائم المالية التي تزداد فيها نسبة المخاطرة وتتجلى عملية تطبيق هذا المبدأ في العمل التدقيقي عند زيادة الخبرة العملى ة في مجال التدقيق أو عند ازدياد المعرفة المحاسبية خصوصا مسألة التعرف على أهم المعايير المحاسبية والرقابية، والواقع يشير إلى زيادة مسؤوليات المدقق في الوقت الحاضر، فهو يحتاج إلى الأهمية النسبية عند تخطيط البرنامج التدقيقي وتنفيذه أو عند إعداده لتقرير التدقيق،والواقع يشير أيضا إلى قلة الأبحاث والدراسات عن موضوع الأهمية النسبية على الرغم من الحاجة إليها في المجال التدقيقي وعمل المدقق مثلا، فضلا عن أهميتها في المجالات الأخرى.

وتكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بشكل خاطئ يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية،و تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ظروف خاصة أو تقديمه بصورة خاطئة .

عند تصميم خطة التدقيق فإن المدقق الخارجي يجب أن يقوم بوضع مستوى مقبول للأهمية النسبية و ذلك لاكتشاف كمية المعلومات الخاطئة الجوهرية،وعند تخطيط عملية التدقيق فإن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار وجود إنحرافات جوهرية في القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و عند تقدير المدقق للأهمية النسبية فإن الأمر يتعلق بأرصدة حسابات معينة أو مجموعة من المعاملات و هو ما يساعده عند تقرير البنود التي سيفحصها أو إختبار العينات الاحصائية .

هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية و مستوى مخاطر التدقيق،فكلما إرتفع مستوى الأهمية النسبية كلما إنخفضت مخاطر التدقيق و العكس هو الصحيح،و يأخذ المدقق هذه العلاقة العكسية في حسبانه عند تقريره لطبيعة و توقيت و مدى إجراءات التدقيق الواجب القيام بها،فإذا قرر المدقق بعد تخطيطه لإجراءات مراجعة معينة بأن مستوى الأهمية النسبية منخفضة فإن معنى ذلك زيادة مخاطر التدقيق و يتم تعويض ذلك إما

بتخفيض المستوى المقدر لمخاطر الرقابة حينما يكون ذلك ممكنا،و يتم تدعيم هذا المستوى المنخفض بإجراء فحوصات موسعة أو إضافية للرقابة ،أو تخفيض مخاطر الاكتشاف عن طريق إدخال تعديلات في طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات التحقق الأساسية المخططة .

كما أن من مخاطر عملية التدقيق التي لا يمكن تجنبها و التي تواجه المدقق الخارجي إما معظمها أو واحدة منها،و تتمثل في استخدام العينة الإحصائية .

إن مخاطر التدقيق على مستوى القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي منها المخاطر الملازمة أو المصاحبة (Inherent Risk), و المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية و هو ما يطلق عليه (Control Risk) , المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة التحليلية و التفصيلية في اكتشاف الأخطاء و هو ما يطلق عليه مخاطر الاكتشاف (Delection Risk) .

كما أن هناك أمور تؤدي إلى وجود مخاطر في عملية التدقيق منها : الشك في استقلال المدققين،و نقص الكفاءة المهنية عندهم ،و انخفاض جودة الأداء في عملية التدقيق،و عدم قيام الجمعيات المهنية بإشرافها و هيمنتها على مهنة المحاسبة و التدقيق و على الخصوص رقابة الجودة على أعمال مكاتب و شركات التدقيق .

و لكن بالرغم من وجود مخاطر عند تدقيق القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فإن على المدقق الخارجي عدم تجاهل تلك المخاطر،و من ثم يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه و لكافة المستفيدين من أعمال التدقيق .

مشكلة الدراسة :

إن وجود مخاطر في عملية التدقيق تعترض المدقق الخارجي أثناء قيامه بفحص القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من الأمور الهامة و التي منها : تصميم خطة التدقيق يجب على المدقق وضع مستوى مقبول للأهمية النسبية و ذلك من أجل إكتشاف كمية المعلومات الخاطئة الجوهرية،و المخاطر الملازمة أو المصاحبة،و المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة التحليلية و التفصيلية في اكتشاف الأخطاء و هو ما يطلق عليه مخاطر الاكتشاف،و كذلك استخدام العينة الإحصائية و الحاسب الألي في عملية التدقيق،و كذلك استخدام التقديرات المحاسبية، ووجود أخطاء و غش و ارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية .

و السؤال الرئيسي للمشكلة يتمثل في الآتي :

ما مدى تطبيق مفهوم الأهمية النسبية و مخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- ✓ **مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **الإطار المفاهيمي للأهمية النسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**
- ✓ **الإطار المفاهيمي لمخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.**
- ✓ **منهجية قياس المخاطر في عملية التدقيق.**

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة: لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.[1]

أما في بلدان الشرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.[2]

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل.[3]

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة* بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ".[4]

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال و قيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة و الخدمات).

جدول رقم (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 3x106	صغيرة
50 – 200	3 x106 إلى أقل من 12 x106	متوسطة
200 – 499	12 x106 إلى أقل من 3 x106	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من 3 x106	كبيرة جدا

المصدر: بلوناس عبدالله ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص126.

جدول رقم (02) : تصنيف المشروعات ص.م خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات)

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 2 x106	صغيرة
50 – 99	2 x106 إلى أقل من 20 x106	متوسطة
100 فأكثر	20 x106 فما فوق	كبيرة

المصدر: نفس المرجع السابق،ص127.

2- أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[5]

✓ ***أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:*** *يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى* تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

✓ **خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

3- تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطورها بالجزائر:

✓ **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي** مرت بثلاث مراحل :[6]

- المرحلة الأولى (1963-1982)[7]: اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

- المرحلة الثانية(1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

- المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛
- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛
- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.أهمها:[8]

- التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا- الاتحاد الأوروبي- مجموعة asean) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول (3)، و منه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة ؛
- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛
- اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين؛
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل :

- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛
- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للأهمية النسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معيار التدقيق الدولي رقم 320:الأهمية النسبية في التدقيق وأكد المجلس على أن الهدف من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مفهوم الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التدقيق.

1-مفهوم الأهمية النسبية: يتمثل أهم ما أشار إليه المعيار الدولي المتعلق بالأهمية النسبية في الآتي:

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأهمية النسبية بأنها:مقدار الإغفال أو الانحراف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الانحراف،أي بمعنى آخر تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية المؤخوذة من القوائم المالية،كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو عرضه بصورة خاطئة.[9]

لذا يجب على المدقق دراسة الأهمية النسبية في الحالات التالية:[10]

- ✓ تقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.
- ✓ تقييم تأثير المعلومات الخاطئة.
- ✓ تحديد مدى وطبيعة إجراءات تقييم المخاطر.

كما يحتاج المدقق إلى القيام بالعناصر التالية:[11]

- ✓ دراسة إمكانية وجود تأثير أساسي على البيانات المالية للمعلومات الخاطئة المتعلقة بمبالغ صغيرة نسبيا في حالة تراكمها.
- ✓ دراسة الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية ككل،بالإضافة إلى علاقتها بأرصدة حسابات شخصية أو بمجموعة من المعاملات أو بالإفصاح.

كما تتأثر أيضا الأهمية النسبية بالمتطلبات القانونية والنظامية،والاعتبارات المتعلقة بأرصدة كشف الحساب المالي الشخصي وبالعلاقات.

وتنجم هذه الأخطاء نتيجة العديد من الأسباب نذكر منها:

- ✓ عدم الدقة في معالجة البيانات.
- ✓ الكشف عن القوائم المالية التي لم تقدم وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- ✓ إهمال المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عنها.

2-خصائص الأهمية النسبية:من واقع تحليل الاستنتاجات المستخرجة من إيضاح معايير التدقيق رقم320:الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق،يلاحظ أن الأهمية النسبية في إطار التدقيق تتميز بالعديد من الخصائص نأتي ذكر أهمها:[12]

ا-الخضوع للحكم المهني:لقد أشار معيار التدقيق رقم320 على أن الأهمية النسبية لا يمكن أن يتم التحديد الرياضي العام لها،ولكن تم قبولها بصفة عامة على أنها نقطة بداية مفيدة عند مقارنة عناصر القوائم المالية مع مقدار الأساس الملائم،وعلى الرغم من أن الإيضاح رقم 320 لم يوفر إرشاد رقمي يمكن من تطبيق الأهمية النسبية،إلا انه في الحقيقة حدود النسب المالية التالية توفر إرشاد يتسم بأنه الأكثر استخداما وانتشارا من الناحية العملية على النحو التالي:

-قد يفترض أن التباين بنسبة 10بالمئة أو أكثر من قيمة الأساس الملائم يكون ذو أهمية نسبية،إلا إذا أشار دليل الإثبات عكس ذلك.

-قد يفترض أن التباين بنسبة 5 بالمئة أو اقل من رقم الأساس الملائم يكون غير ذو أهمية نسبية،إلا إذا أشار دليل الإثبات عكس ذلك.

-بالنسبة للتباينات التي تقع ما بين 5بالمئة إلى 15 بالمئة من قيمة الأساس الملائم فان تحديد الأهمية النسبية يعتمد على الظروف الخاصة المحيطة.

ب-المتطلبات القانونية والتنظيمية:الكثير من افصاحات القوائم المالية تكون إلزامية ومطلوبة عن طريق القانون واللوائح أو المعايير المهنية مثل:الإفصاح الخاص بعقود التزامات التأجير التمويلي،وفي معظم الحالات فان الفشل في الإفصاح عن تلك العناصر سيكون بمثابة حذف أو استبعاد أساسي ذو أهمية للمدقق.

ج-نوعية الأهمية النسبية:يتم دراسة الأهمية النسبية على مستويين هما:

-على المستوى الشامل،أي دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة.

-على مستوى الحساب الفردي أو مستوى الإفصاح.

3-أنواع الأهمية النسبية: تدرس الأهمية النسبية عند مستويين هما:[13]

ا-الأهمية النسبية الشاملة: تشير إلى مقدار الانحراف الذي يقبله المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة،بينما لا يزال يستنتج أنها توفر صورة صادقة وعادلة عن الموقف المالي والأرباح والخسائر للمؤسسة محل التدقيق،كما يحتاج المدقق إلى أن يقوم بتقدير مستوى ذلك الانحراف أو مستوى الأهمية النسبية قبل أن يبدأ في أداء عملية التدقيق،ويساعد هذا النوع في تحديد مجهود التدقيق المطلوب لأداء عملية التدقيق في مجموعها.

ب-الأهمية النسبية علة مستوى المعاملات وأرصدة الحسابات: تشير إلى مقدار الانحراف الذي سيقبله المدقق في مجموعة العمليات أو الإفصاح بالقوائم المالية قبل استنتاج أن الإفصاح الملائم بالقوائم المالية قد يضلل مستخدميه،كما انه يوفر الأساس لوضع الحد الأقصى لمقدار الانحراف الذي يقبله المدقق في مجموعة العمليات أو الإفصاح بالقوائم المالية قبل استنتاج أن الإفصاح الملائم قد تم انحرافه بشكل يتسم بالأهمية النسبية،وتحدد الأهمية النسبية على هذا المستوى طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يتعين أدائها بالارتباط بمجموعة العمليات أو الإفصاح بالقوائم المالية.

4-**تطبيق الأهمية النسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتم تطبيق الأهمية النسبية على جميع مراحل التدقيق التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي:[14]

المرحلة الأولى: عند إعداد مخطط التدقيق التي تهدف إلى تحديد الحسابات التي يجب دراستها أو معالجتها.

المرحلة الثانية: خلال التدقيق من اجل تحديد حجم العينة.

المرحلة الثالثة: في نهاية التدقيق التي تهدف إلى إدخال التعديلات ودراسة مدى تأثير الانحرافات على رأي التدقيق .

يتبين لنا من خلال هذه المراحل مدى الحاجة إلى وجود طريقة لاحتساب مستوى الأهمية النسبية لكل مرحلة،**لذلك فانه يمكننا تحديد ثلاث خطوات أساسية لتطبيق الأهمية النسبية في التدقيق هي:**

-الخطوة الأولى:التقدير الأولي (المبدئي) لعملية التدقيق.

-الخطوة الثانية:التقدير الأولي للأهمية النسبية حول أرصدة الحسابات أو فئات العمليات.

-الخطوة الثالثة:تقدير الانحرافات (الأخطاء) ومقارنة المجاميع إلى التقدير الأولي للأهمية النسبية.

حيث تشمل الخطوة الأولى والثانية مرحلتي إعداد مخطط التدقيق والقيام بتنفيذ أعمال التدقيق،أما الخطوة الثالثة فهي قريبة من نهاية أعمال التدقيق.

أولا:مرحلة التخطيط المبدئي لعملية التدقيق: يقوم المدقق في بداية عملية التدقيق بوضع تقدير مبدئي للانحرافات في البيانات المالية التي ستعد أساسية في ضوء الأهمية النسبية،وقد عرفت هذه القيمة على أنها التقدير المبدئي للأهمية النسبية نظرا لاعتماد المدقق على حكمه المهني،و لأنه قد يتغير عند القيام بتطبيق إجراءات التدقيق لتجميع الأدلة إذا ما تغيرت الظروف أثناء عملية تنفيذ التدقيق.

ويفيد هذا التقدير في مرحلة التخطيط على معرفة حجم العينات التي يتعين تطبيق إجراءات التدقيق عليها لتجميع الأدلة اللازمة والملائمة لمعرفة ما إذا كانت القوائم المالية لديها انحرافات أم لا.

ثانيا:مرحلة تقييم النتائج: تمر مرحلة تقييم النتائج بثلاث خطوات أساسية الموضحة كالأتي:

-فحص العينات التي اختارها في مرحلة التخطيط عن طريق تطبيق إجراءات التدقيق المحددة الملائمة عليها لمعرفة الانحرافات الموجودة فيها،على ان يحتفظ بسجل يقيد فيه كل الانحرافات التي يجدها في كل حساب من الحسابات.

-تقدير قيمة الانحراف في المجتمع الذي سحبت منه العينة عن طريق تطبيق العلاقة التالية:

قيمة الانحراف المكتشفة من فحص العينة ×قيمة المجتمع الذي سحبت منه العينة.

قيمة العينة التي تم فحصها

-مقارنة الانحراف المقدر للحساب موضع الفحص بالانحراف المسموح به للحساب الذي حدد مسبقا،فان وجد أن الانحراف المكتشف والمقدر للحساب اقل من مقدار الانحراف المسموح به فانه لا توجد انحرافات تتسم بالأهمية النسبية لهذا الحساب،أما إذا وجد العكس فانه ليس بالضرورة وجود انحرافات لهذا الحساب بل قد يقوم المدقق بزيادة حجم اختباره في هذا الحساب إذا كان من الحسابات الهامة أو يطلب من الزبون بتصحيح الانحرافات المكتشفة فيه.

5-**مجالات استخدام الأهمية النسبية في مجال عمل المدققين:** يستخدم المدققون الأهمية النسبية في المجالات الآتية[15]:

ا-**تقييم مدى عرض القوائم والتقارير المالية وتبويبها** :تمثل التقارير والقوائم المالية الخطوة الأخيرة من خطوات العمل المحاسبي، وعليه فهي مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التدقيق ومن المؤكد أن كل خطوة من القياس والتوصيل المحاسبي بل معظمها على الأقل تتضمن تطبيقا للأهمية النسبية بصيغة ما،على أية حال يمكن القول بأنه يجب أن لا تؤخذ طبيعة عدم الدقة في الحسابات كذريعة لتشبيه الدقة الكتابية أو عمل النظام المحاسبي أو إعداد القوائم والتقارير المالية.،لذلك يجب :

-توفير الوضوح الكافي لصالح الطوائف المستخدمة.

-تخفيض تكلفة هذه التقارير أو القوائم وإعدادها ونشرها لصالح المؤسسة المصدرة لها،ومن ثم يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المراقبين عند قيامهم . :

- ✓ تحديد مدى ملاءمة عرض البيانات المالية والإيضاحات حولها.
- ✓ تقدير الدرجة المتوقعة للاعتماد على الرقابة الداخلية.
- ✓ تقييم أثر الخطأ على قياس الحسابات وتصنيفها.

ما يهمنا في هذه المرحلة هو مدى تحقيق مفهوم الأهمية النسبية في المجال التدقيقي المتعلق بالمعلومات الأساسية، فقد يؤكد البعض في هذا المجال أنه يجب أن نوضح فيما إذا كان من المحتمل أن تؤثر المعلومات في القرار الاقتصادي لمستخدمي البيانات المالية، لأن التبويب السليم للقوائم المالية يتوقف على قرارات كثيرة ومهمة ومتنوعة تتطلب الاهتمام المتزايد من قبل المدققين الخارجيين .

عندما يتخذ المدقق الخارجي قراراً بشأن الأهمية النسبية لأي عنصر في مجال عرض البيانات في القوائم المالية يجب مراعاة الآتي :

- ✓ هل العنصر الذي هو جزء من القوائم المالية سواء كان مادي أم غير مادي .
- ✓ مدى ارتباط ذلك العنصر بالإطار العام للقوائم المالية التي ينتمي إليها عند التبويب أو التي يجب أن يعد جزءا مهما منها .
- ✓ درجة إسهام ذلك العنصر في تحديد صافي الدخل .
- ✓ حساسية ذلك العنصر ومدى التزامه بالتشريعات والقوانين.

- ✓ مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية لأهمية ذلك العنصر.
- ✓ مدى وضوح ذلك العنصر في القوائم المالية.

ب–تخطيط برنامج التدقيق: تعد إجراءات التدقيق جزءا مهما من عملية تخطيط التدقيق التي تتم غالبا من خلال إعداد برنامج التدقيق الذي يمثل خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها المدقق نتيجة لدراسته لنظام الرقابة الداخلية وتحديد العناصر المادية، وغير المادية التي يحويها هذا النظام، كما تعد بمثابة وسيلة لإرشاد هيئات التدقيق كما تمثل مرشداً لمساعدي المدققين على تنفيذ أهداف التدقيق .

فضلا عن كونها توفر توقعا مناسبا لاكتشاف التحريفات المهمة ذات التأثير المهم على القوائم المالية التي يعد على ضوئها تقريره .

والملاحظ بأن الأهمية النسبية التي يستخدمها المدقق عند تخطيطه لبرنامج التدقيق تكون إما لتحديد منهج للعناصر التي تنال رعاية خاصة منه أو لبيان حجم تلك العناصر التي تخضع للفحص .

ج–تنفيذ برنامج التدقيق: يؤكد بعض الباحثين أن عملية إعداد وتطبيق منهج موضوعي للأهمية النسبية في مرحلة تنفيذ برنامج التدقيق تؤدي إلى عدم الاعتماد في اتخاذ القرارات المتخذة من قبل الغير على ما يحتويه ذلك البرنامج، وإنما التفسير الذي يمكن أن يتوقعه من تطبيق أفضل وأدق وسائل التحليل المالي كالنسبة المالية، والمتوسطات والاتجاهات... الخ،أو أية وسيلة أخرى تحدد علاقات التحليل للعمليات المتاحة بالقوائم المالية، إذ يؤكد البعض إن قرارات الجهاز المحاسبي والرقابي في مجال الأهمية النسبية يجب أن لا تعتمد على استنتاجات عشوائية لمستخدمي القوائم المالية، وإنما يجب أن تعتمد هذه القرارات على المتغيرات المتوقعة منهم في فهم وتطبيق أفضل وأدق وسائل التحليل المالي .وفي هذه المرحلة يؤكد العديد من الكتاب والباحثين في مجال تحديد الأهمية النسبية أن مسألة أخذ مخاطر التدقيق لمستوى البيانات المحاسبية يتوقف على الخبرة العلمية والعملية وكذلك أعمال الزبائن والقطاعات التي تعمل بها إدارة الوحدات الاقتصادية والبيئة المحيطة بها .

ج–إعداد التقارير: أكد دستور السلوك المهني لتدقيق ومراقبة الحسابات الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أن إتباع الأهمية النسبية ليس فقط عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي فحسب بل وعند إصدار تقرير إبداء الرأي أيضا، فالمدقق لا يؤخذ رأيه في مسألة كونه:

- ✓ مهملا بشكل مادي خلال قيامه بعملية الفحص .
- ✓ في حال فشله في توجيه النظر عن أي انحراف مادي عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ في حالة كونه مقصراً أثناء إبداء رأيه عن مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية .
- ✓ في حالة فشله في التقرير عن توضيح وجود حذف في معلومات مادية واضحة له أو معروضة لديه أو تجاهله لبيانات مادية معروضة لديه، لأن جميع المخالفات التي تظهرها القوائم المالية ينعكس أثرها على القرارات والاستخدام الرشيد لها، ويؤكد البعض مدى تأثير الأهمية النسبية في نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي على القوائم المالية التي يتم تدقيقها والمتضمنة لأنواع التقارير والمتمثلة بـ :

- ✓ تقرير نظيف إذا كانت المخالفات فيه غير ذات أهمية بشكل واضح.
- ✓ تقرير تحفظي إذا كانت المخالفات ذات أهمية من دون أن يكون لها تأثير بصورة واضحة في عدالة القوائم المالية .
- ✓ تقرير سلبي إذا كانت المخالفات من الأهمية بشكل يؤثر بصورة على دلالة ومصداقية وعدالة القوائم المالية .

يتضح مما سبق بأن حجم ونوع المخالفة هي التي تحدد نوع التقرير الذي يصدره المدقق للحكم على عدالة ومصداقية القوائم المالية .

في حين يرى آخرون وهذا ما يؤيده الباحثان بأن اتخاذ حكم أو إصدار رأي من قبل المدقق حول عدالة ومصداقية القوائم المالية التي تنعكس في تقريره، فضلاً عن تأثير المخالفات يجب أن يراعى المسائل الآتية :

- ✓ المعالجة المحاسبية للبنود أو العناصر التي تتضمنها القوائم المالية .
- ✓ مدى الأهمية النسبية للبند أو العنصر أو البيان أو الحدث المالي، فالعناصر غير المتكررة ذات الصيغة الاستثنائية هي التي تتطلب الإفصاح عنها دائما.
- ✓ موضوع الأشكال وأثره على القوائم المالية.
- ✓ طبيعة العناصر المستخدمة والمترابطة.
- ✓ المتطلبات القانونية التي تترك في العادة مجالا ضيقا للتقدير الشخصي .
- ✓ النظرة الشاملة للقوائم المالية لسنة معينة وذلك لربطها بالقوائم المالية لسنة سابقة .

6-مستويات الأهمية النسبية: تتمثل فيما يلي:[16]

الفقرة	المقتطفات ذات العلاقة من معايير التدقيق الدولية
معيار التدقيق الدولي320 الفقرة12	على المدقق تعديل الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل (وإذا كان منطبقا مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لفئات معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات)،إذا أصبح مطلعا على معلومات أثناء التدقيق تجعل المدقق مبالغ مختلفة مبدئيا.
معيار التدقيق الدولي 320 الفقرة 13	إذا توصل المدقق إلى أن الأهمية النسبية اقل للقوائم المالية ككل (وإذا كان ذلك منطبقا مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأصناف معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الافصاحات)مما كان محددا مبدئيا مناسب فان على المدقق تحديد ما هو الضروري لتعديل أهمية الأداء،وما إذا كانت طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تدقيق إضافية تبقى مناسبة.
معيار التدقيق الدولي320 الفقرة 14	على المدقق أن يضمن وثائق التدقيق المبالغ التالية والعوامل التي أخذت في الاعتبار عند تحديدها: -الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل. -إذا كان ذلك منطبقا مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لفئات معين من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الافصاحات. -أهمية الأداء. -أي تعديل على البنود(ا)-(ج) أثناء سير عملية التدقيق.

المصدر: دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشات الصغيرة ومتوسطة الحجم،المجلد الأول،المفاهيم الأساسية،الطبعة الثالثة،عمان،الأردن،2012،ص93.

المحور الثالث:الإطار المفاهيمي لمخاطر التدقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف خطر التدقيق :لقد تم تعريف خطر التدقيق من قبل العديد من الكتاب:[17]

فقد عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنه الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية.

كما عرف "بأنه احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضع الفحص وذلك بسبب فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الاخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها".

كما عرفه Abrumfield بأنه "احتمال إبداء المدقق رأيا غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على أخطاء جوهرية".

وعرف بأنه الخطر الناتج عن الفشل في تحديد الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، مما يؤدي كما ع إلى إبداء المراجع لرأي غير صحيح، وبعبارة أخرى هو الخطر الناتج عن ثالث عوامل الخطر الملازم وخطر الرقابة و خطر الاكتشاف .

يعتبر خطر التدقيق من العوامل المهمة التي ينبغي على المدقق أخذها بعين الاعتبار عندما يقوم بالتخطيط لعملية التدقيق وكذلك عند تقييم أدلة التدقيق حيث إن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أكد على أنه يجب على المدققين التخطيط لعملية التدقيق بحيث تكون مخاطرها عند أدنى حد ممكن، ومناسبا لإبداء رأي سليم في مدي عدالة القوائم المالية، وقد يتم تقدير المخاطرة بصورة كمية في صورة نسبة أو غير كمية كحد معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى .

2- أنواع مخاطر التدقيق: تتمثل أنواع مخاطر التدقيق بالاتي:[18]

أ- **المخاطر المتلازمة**: عرفت المخاطر المتلازمة بأنها قابلية رصيد الحسابات المعين أو النوع المعين من المعاملات للخطأ الذي يكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصده أخرى أو أنواع أخرى من المعاملات مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به.

ب- **المخاطر الرقابية**: عرفت المخاطر الرقابية بأنها المخاطر الناتجة عن فشل الرقابة في منع واكتشاف وتصحيح التحريفات في الوقت المناسب، والتي يمكن أن تحدث في رصيد حساب ما أو مجموعة من العمليات، والتي يمكن أن تكون جوهرية بصفة مستقلة أو عندما تجمع مع تحريفات في أرصدة حساب أخرى، كما عرفت بأنها المخاطر الناتجة عن عدم تمكن الرقابة الداخلية من الكشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في رصيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة حسابات يشكل مجموعها خطأ ماديا ولا يمكن تجنب مثل ذلك الخطأ كليا نظرا للحدود التي يفرضها أي نظام للرقابة الداخلية .

ت- **مخاطر الاكتشاف**: عرف خطر الاكتشاف بأنه الخطر الناتج من فشل الإجراءات السياسية لمدقق الحسابات في اكتشاف التحريف في رصيد الحساب أو مجموعة من العمليات ، والذي يمكن أن يكون جوهريا في حد ذاته أو إذا وجدت معه تحريفات في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى ، وعرفت مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الارصده أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون في هذا الخطأ موجودا مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع أخر من المعاملات.

ث- **مخاطر استخدام العينة الإحصائية**:يمكن تقسيم المخاطر المرتبطة بالأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية, وعدم كفاية ومناسبة عينة المراجع الخارجي في اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات إلى أخطاء معاينة وأخطاء غير معاينة، وتحدث أخطاء المعاينة عندما يسحب المدقق

عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية، ومن ثم فلو حدث هذا فإن المدقق سوف يصل إلى إستنتاجات غير صحيحة، لأنه العينة لا تمثل العمليات المالية بخصوص الخاصية أو الصفة التي سيتم إختيارها .

ويجب على المدقق أن يهتم بمراقبة كل من أخطاء المعاينة وغير المعاينة بشكل مناسب, وبطبيعة الحال يمكن تخفيض أخطاء العينة الإحصائية وغير الإحصائية عن طريق زيادة حجم العينة, ومع ذلك فإن حدوث أخطاء المعاينة يمكن أن يتم قياسه فقط اذا ما كنا نستخدم أسلوب العينة الإحصائية أما أخطاء غير المعاينة فإن المراجع يجب أن يراقبها ويتحكم فيها عن طريق الالتزام والتقيد بمعايير المراجعة المتعارف عليها وهي " معايير العمل الميداني" فضلا عن معايير رقابة الجودة في أداء وممارسة التدقيق.

ج- **المخاطر المرتبطة باستخدام الحاسب الآلي**:يقع عاتق المراجع مسؤولية اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية إلكترونياً والتي أوضحتها نشرة معايير المراجعة رقم (20) والتي أصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والتي تختص بمسئولية المراجع عن تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية, وكذا مسئوليته التقرير عن ذلك إلى إدارة المؤسسة بأي مواطن ضعف يكون جوهريا في نظام الرقابة الداخلية أثناء فحص التقارير المالية التي لم يتم معالجتها قبل فحصها.

ويمكن للمراجع تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إستخدام أسلوب تحليل المخاطر والخسائر المحتملة.

كما يتم اتخاذ القرار بمدى ضرورة إنشاء أساليب رقابة وقائية لكل نوع من أنواع هذه المخاطر, وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

-أخطاء الموظفين والمبرمجين (معد البرنامج, مشغل الأجهزة, مستخدم النظام, الموظفين).

-خلل الأجهزة والبرامج (البرامج, الصيانة, الأجهزة).

-الغش والتلاعب (اختلاس, مصادرة ملفات, التجسس, تعديل البرنامج).

-خلل في خطوط الاتصال.

-التخريب المتعمد.

-الكوارث الطبيعية (الزلازل, الفيضانات, البرق. الحريق).

3- مستويات مخاطر التدقيق: تتمثل في الأتي[19] :

ا-المخاطر المخططة: يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات التدقيق، وهذه المخاطر هي مجرد تقدير أولي لاحتمال وجود خطأ جوهري في القوائم المالية محل التدقيق.

ب-المخاطر النهائية: تعبر عن المستوى النهائي للمخاطر،والذي يقدره المراجع بعد إتمام جميع إجراءات التدقيق التحليلية والتفصيل

ج-المخاطر الفعلية :تعبر عن المستوى الحقيقي للمخاطر والذي لا يعلمه المدقق وهذا المستوى يكون موجود من الناحية النظرية.

4-نموذج خطر التدقيق :risk Audit يسعى المدققون أثناء تأدية عملية التدقيق إلى الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية ولذلك فهم يلجأون إلى استخدام نموذج خطر التدقيق لتحديد مستوى خطر التدقيق المقبول وهو كالتالي:[20]

مخاطر التدقيق المقبولة = خطر الاكتشاف × الخطر الملازم × خطر الرقابة .

ولكن رغم سهولة هذا النموذج إلا أن البعض يعترض عليه ويوجه له الانتقادات التالية :

-يفترض هذا النموذج استقلال مكونات الخطر النهائي لعملية التدقيق (الخطر الملازم، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف) عن بعضها البعض في حين أن الدارس لطبيعة العلاقة بين هذه المكونات الثالث يجد أن الخطر الملازم يعتمد على خطر الرقابة ،حيث إن وجود نظام رقابة داخلية غير فعال يؤدي إلى حدوث أخطاء في الحسابات بالتالي زيادة الخطر الملازم والعكس صحيح.

-يفترض النموذج أن هناك نسب محددة للمخاطر رغم أن هذه المخاطر تخضع لتوزيعات احتمالية ويقوم بعض المدققين بالتعبير عنها بشكل نوعي مثل منخفضة – مرتفعة – متوسطة، ولذلك يستخدمون مصفوفة عناصر المخاطرة.

جدول رقم 03:مصفوفة عناصر التدقيق

الخطر الملازم المخطط	خطر الرقابة المقدر		
	مرتفع	متوسط	منخفض
	المستوى المخطط لخطر الاكتشاف		
مرتفع	منخفض جدا	منخفض	متوسط
مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع
مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع

المصدر: مرشد عيد المصدر،اثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق،قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،غزة،2013،ص35.

و لقد حدد المعيار الامريكي للتدقيق رقم(47)والمعيار الدولي رقم (315)مكونات مخاطر التدقيق كما هو موضح بالشكل رقم 01 الاتي:

الشكل رقم 01:مكونات مخاطر التدقيق

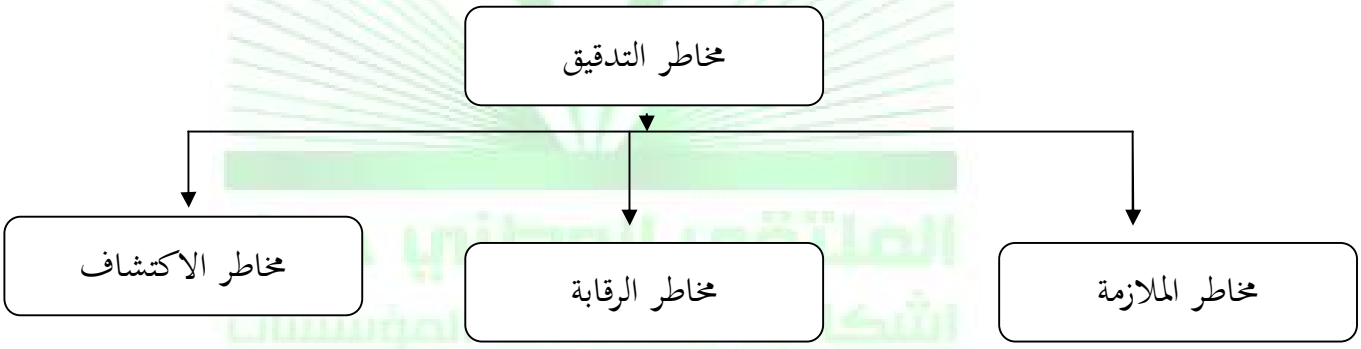

المصدر:خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة ،مجلة الدراسات العليا، الجزائر،2016 ، ص 7.

وتتمثل طرق استخدام نموذج مخاطر التدقيق فيما يلي:[21]

ا-الحكم على معقولية خطة التدقيق:من خلال حساب مخاطر التدقيق المقبولة ومقارنتها بمستوى مخاطر التدقيق المخططة التي استخدمت في مرحلة التخطيط لاختيار الإستراتيجية التي اختارها المدقق لتنفيذ عملية التدقيق التي قام بتوزيعها على الحسابات الفردية لتجميع الأدلة والبراهين اللازمة

للحكم على إذا ما كانت الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر في حدود الأخطاء المسموح بها أم لا،فإذا كانت مخاطر التدقيق المخططة اكبر من مخاطر التدقيق المقبولة فانه يدل على أن الخطة التي وضعها المدقق تعتبر مقبولة،ويحدث العكس إذا كانت مخاطر التدقيق المخططة اقل من مخاطر التدقيق المقبولة.

ب-التأكد من كفاءة خطة التدقيق:على الرغم من أن خطة التدقيق التي حددت مسبقا قد تساعد المدقق في تحقيق مخاطر التدقيق المقبولة فهي قد لا تكون كفؤة،لذلك فانه حتى يمكن التحقق من كفاءة خطة التدقيق يقوم المدقق بإعادة ترتيب نموذج مخاطر التدقيق حتى تساعد على تحديد مخاطر الاكتشاف التي تمكنه من تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من تحقيق مخاطر التدقيق المقبولة بكفاءة عالية.

ج-فهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها:يستخدم بعض المدققين هذا النموذج كوسيلة لفهم العلاقة بين الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق وكمية الأدلة التي يلزم تجميعها الذي يعتبر ضروريا لتخطيط الأدلة اللازمة وتصميم الاختبارات الأساسية الضرورية،واختيار إجراءات التدقيق بالإضافة إلى تحديد طبيعتها وتوقيتها بالطريقة التي تمكن المدقق من تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة و فاعلية.

المحور الرابع: العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.

يعد كل من الأهمية النسبية والمخاطر في التدقيق مفهومان وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما،فالمخاطر تمثل مقياسا لعدم التأكد،والأهمية النسبية تمثل مقياسا للحجم،ويتم قياس عدم التأكد وفقا لحجم معين،ويمكن تبيان أهم ملامح هذه العلاقة في ما يأتي:

1-علاقة الأهمية النسبية بالمخاطر في مرحلة تخطيط أعمال التدقيق:عند التخطيط لعملية التدقيق،يجب على المدقق أن يأخذ في حسبانه ما هي العوامل والظروف التي تؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية،وعندما يقدر مستوى الأهمية النسبية في أرصدة الحسابات أو العمليات،يمكنه القيام بما يأتي:[22]

-يحدد ما هي المفردات التي سيتم اختبارها.

-يحدد ما إذا كان سيستخدم الإجراءات التحليلية.

-يحدد ما إذا كان سيعتمد على المعاينة أم لا.

-بعد هذه القرارات الثلاثة،يتمكن من اختيار إجراءات التدقيق التي يتوقع أن تخفض مخاطر التدقيق إلى ادني مستوى مقبول.

2-اتجاه العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق:العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق تمثل علاقة عكسية،بحيث انه كلما زاد مستوى الأهمية النسبية كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبول،ويجب أن يراعي المدقق ذلك عند تحديد مدى وطبيعة وتوقيت الإجراءات الأساسية للتدقيق.

3-الدلالات المهنية للعلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق:هناك دلالات وتفسيرات هامة للمدقق من خلال العلاقة العكسية بين مستوى الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق،يتمثل أهمها فيما يأتي:

-أن مستوى الأهمية النسبية المنخفض معناه الزيادة في احتمال فشل المدقق في اكتشاف التحريفات الجوهرية في الحساب،وبالتالي سوف يتحمل مخاطر كبيرة.

-إن تخفيض مستوى الأهمية النسبية،ومع ثبات مستوى مخاطر التدقيق المقبولة،سوف يؤدي إلى زيادة أدلة الإثبات،على اعتبار أن تخفيض مستوى الأهمية النسبية يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر التدقيق المقبول،ولتخفيض مستوى هذا الأخير عن طريق تخفيض مخاطر الاكتشاف،سيزيد حجم أدلة الإثبات،وذلك بسبب العلاقة العكسية بين مخاطر الاكتشاف وأدلة الاثبات.

المحور الخامس:منهجية قياس المخاطر في عملية التدقيق:

تعرف عملية القياس علي أهنا تحديد قيمة رقمية لشيء ما أو خاصية معينة لهذا الشيء، وذلك على أساس عدد الوحدات العددية التي تتضمنها كمية معينة، أو علي أساس موقع هذه الكمية، خلال حدود دنيا وقصوى من نوع تلك الكمية، كما أن الهدف الأساسي من القياس يتمثل في إيصال المعلومات التي تعبر تعبيرا صحيحا عن ظاهرة معينة إلى ذوي المصالح حتى يستطيعوا الوصول إلى نتائج موضوعية وهناك خمس طرق مختلفة يمكن استخدامها في القياس وهي [23] :

1-القياس الوصفي: يستخدم في حالة التعرض لقياس ظواهر يتعذر التعبير عنها كميا، ويتم التعبير عن هذه الظواهر تعبيرا مقارنا دون الاعتماد على الأرقام .

2- القياس النسبي: يستخدم عند إعطاء أرقام للعلاقة أو العلاقات بين الظواهر المختلفة.

3- القياس المطلق: وهو عكس القياس النسيب ففيه يتم إعطاء قيمة رقمية لكل ظاهرة علي حدة بغض النظر عن الظواهر الأخرى.

4- القياس الإحصائي: يعتبر نوعا من القياس المطلق، إلا أنه يقوم على دراسة عينة محددة من مفردات ظاهرة ما أو مفردات مجتمع ما ثم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها علي بقية مفردات الظاهرة أو المجتمع.

5- **القياس الاحتمالي**: هو الذي يعتبر القيمة الحقيقية لأي متغير على أنها مدى معين وليست قيمة مطلقة،ويرجع ذلك إلى وجود عوامل عديدة لا يمكن حصرها قد تؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية في حدود هذا المدى .

وإذا انتقلنا من القياس بصفة عامة إلى القياس المحاسبي بصفة خاصة الذي يمثل مفهوما أوسع للقياس قي مجال التدقيق، فإننا نجد أن هناك ثلاثة معايير يجب توافرها في هذا النوع من القياس، وهي :

- الموضوعية: ويقصد هبا عدم التحيز يف القياس أو إخضاعه لتقديرات شخصية بحته، إلا أن الموضوعية لا تعني تجريد المحاسب أو المدقق من حكمه الشخصي وممارسة الحكم المهني، وإنما يمكن القول أن الموضوعية تعني عدم اختلاف القائمين بالقياس كثيرا في النتائج التي يصلون إليها من عملية القياس .

- الثقة والاطمئنان: ويقصد بهما توافر درجة معقولة من التأكد في البيانات والمعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي المعلومات، وحتى يمكن أن تكون تلك المعلومات جديرة بالاعتماد فيجب أن تتصف بالدقة والإفصاح المناسب الذي لا يغرق بالتفاصيل بحيث يخفى من الحقائق بما يؤثر علي الحكم السليم لمتخذي القرارات الذين يعتمدون علي تلك البيانات والمعلومات في قراراتهم.

- الملائمة وتحقيق الأهداف: ويقصد هبا أن تتوافر البيانات المحاسبية في الوقت المناسب وفقا لاحتياجات مستخدمي المعلومات مع مراعاة الأهداف التي من أجلها تطلب البيانات والمعلومات .

وانطلاقا من مفهوم وطرق ومعايير القياس المحاسبي ومرورا بالقياس في عملية التدقيق ووصولا بالقياس إلى قيمة مخاطر التدقيق، فإن تقدير درجة المخاطر النهائية للتدقيق بمكوناتها المختلفة إذا توافرت عند تحديدها معايير القياس المحاسبي المتعلقة بالموضوعية والثقة والاطمئنان والملائمة وتحقيق الأهداف، إضافة إلى المعيار الاقتصادية تلك التي يعبر عنها بأن تكون منفعة الاستفادة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، فإذا كانت التكلفة أكبر من العائد انتفت الحكمة من استخدام تلك المعلومات.

الخاتمة: مما سبق نستنتج ما يلي:

– هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر التدقيق، فكلما إرتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق.

– يؤثر تقدير المدقق الخارجي لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة على طبيعة وتوقيت الإجراءات ومدى الإجراءات الجوهرية الواجب القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف.

– وجود تأثير للمخاطر الملازمة على جودة التدقيق مما يحتم على المدقق بذل العناية المهنية الواجبة لتقدير مستوى المخاطر الملازمة لضمان جودة التدقيق.

- الأهمية الكبرى لدور المدقق في تخفيض مخاطر التدقيق، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحسين قدرات المدقق فيما يتعلق بدقته في تقدير المخاطر، وزيادة جودة عملية التدقيق من أجل اكتشاف كل أنواع الغش والاحتيال، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق.

– تعد الأهمية النسبية بمثابة الأساس لتطبيق معايير التدقيق خصوصا معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، اذ يرتبط استخدام الأهمية النسبية بهذه المعايير بشكل كبير ولاسيما في مجال تأثير الأخطاء والمخالفات واتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

– تتعلق بشكل كبير تقديرات الأهمية النسبية في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات بمسألة مراعاة أخطاء التدقيق والعلاقات الخاصة بمخاطر التدقيق التي يجب على المدقق أن يولي اهتماماً متزايداً لتحديدها ليتمكن من إبداء رأيه السليم حول عدالة ومصداقية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– لا بد أن يستخدم مدققوا الحسابات الأهمية النسبية في عملهم المهني لإزالة الشك المنطقي حول أي إثبات من الإثباتات أو لمصداقية الإثبات والتي يجب أن يقسمها إلى مجموعات وفقاً لدرجة أهميتها النسبية وطبقا لوزنها النسبي، ويعتمد ذلك على الخبرة العلمية لهؤلاء المدققين وعلى حكمهم الشخصي.

– إن معرفة الحدود الأولية للأهمية النسبية يساعد المدققين في تحديد الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات والتحريف في القوائم المالية، فضلا عن أنه يساعد المدقق في عدم قبول أي خطأ أو تحريف يظهر في تلك القوائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تؤثر الأهمية النسبية في نوع التقرير الذي يصدره المدقق، وهذا التأثير يعتمد على حجم ونوعية المخالفات التي تحتويها القوائم المالية، وتكون التقارير على الأغلب بالشكل الآتي:

–تقرير نظيف إذا كانت المخالفات فيه غير واضحة.

– تقرير تحفظي إذا كانت المخالفات ذات أهمية من دون أن يكون لها تأثير بصورة واضحة في عدالة القوائم المالية.

– تقرير سلبي إذا كانت المخالفات من الأهمية بشكل يؤثر بصورة واضحة على الأدلة ومصداقية وعدالة القوائم المالية.

الهوامش و المراجع:

[1]:محمد راتول، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006، ص ص 172-173.

[2]:صليب بطرس ، **منشأة الأعمال الصغيرة**،لدار الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة،2000، ص111.

[3]:مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني

www.9alam.com/forums/attachment.phpattachmentid=1737&d

[4]:ابو موسى، عبد الحميد، **تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة**، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان،2003،ص4 .

[5]:محمد يعقوبي، **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، يومي 17و18 أفريل2006،ص ص45،46.

[6]: عبد المجيد تيماوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الجزائر، يومي 17و18 أفريل2006، ص 241.

[7]:نفس المرجع السابق،ص242.

[8]: **www.univ-chlef.dz/renaf**

[9]:احمد حلمي جمعة،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009،ص289.

[10]:نفس المرجع السابق،ص290.

[11]:المرجع نفسه،ص290.

[12]:امين السيد احمد لطفي،**فلسفة المراجعة**،الطبعة الأولى،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2008،ص ص260،259.

[13]:نفس المرجع السابق،ص ص 261،262.

[14]:داود يوسف صبح،**تدقيق البيانات المالية**،الجزء الثاني،الطبعة الأولى،مطبعة صادر للنشر،بيروت،لبنان،2002،ص ص81،80.

[15]:منهل مجيد احمد العلي،استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية،دار وائل للنشر والتوزيع،الجزائر،2008،ص. 9-11.

[16]:**دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشات الصغيرة ومتوسطة الحجم**،المجلد الأول،المفاهيم الأساسية،الطبعة الثالثة،عمان،الأردن،2012،ص93.

[17]:مرشد عيد المصدر،**اثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق**،قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،غزة،2013،ص30

[18]: خالد عبدالعزيز حافظ صالح، **مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة**،مجلة الدراسات العليا،الجزائر،2016،ص ص5،6.

[19]:نفس المرجع السابق،ص7.

[20] : مرشد عيد المصدر،مرجع سابق،ص35.

[21]:منصوري احمد البديوي ،شحاتة السيد شحاتة،**دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2008،ص ص63،64.

[22]:عبد الوهاب نصر علي،**خدمات مراقب الحسابات لسوق المال المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء المعايير الدولية والأمريكية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص263.-265.

[23]:محمد عبد الفتاح محمد، **المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية ،الجزائر،2000، ص ص87،88.